أيسلندا.. العاصفة الثَّانية

في غرفة تحقيق صغيرة، تتوسطها طاولة، وبعض الكراسي، وجّهاز كمبيوتر فَقَط، أعيد كتابة تاريخ أيسلندا الحديث من جديد.

ثَمَّة كاميرا مثبتة على الحائط، فيما تعزل النوافذ الزجاجية المزدوجة صوت رياح هوجاء تهبّ من قبالة خليج فاكسافلوي بالعاصمة الأيسلندية ريكيافيك.

هنا وفي تلك الغرفة، كَانَ على بعض أكثر أَصْحَاب البُنُوك نفوذًا في أيسلندا، وبعض المديرين التنفيذيين، والمُسْتَثْمِرين، أن يجيبوا عن أسئلة المحقق الخاص «أولافور هوكسون»، رجل طويل القامة، ضخم الجثة، تشبّعت قسمات وجّهه بالهدوء، فيما تستقر على أنفه نظارة زجاجية تقليدية.

قضى «هوكسون» السنَوَات الستّ الأخيرة يحقق في الصفقات التِّجَارِيَّة التي دفعت باقتصاد أيسلندا إلى الحضيض في أُكْتوبر/ تِشْرين الأَوَّل عام ٢٠٠٨، عندما أغلقت البُنُوك الثلاث الكبرى؛ إثر عَمَلِيَّة تلاعب غَيْر شرعية قام بها القائمون عليها. رؤساء تلك البُنُوك ذهبوا جميعًا إلى السجن.

كَانَت تلك هي العاصفة الأَكْبَر التي ضربت أيسلندا، ولكن يبدو أنَّ «وَثَائِق بَنَمَا» ستحمل عاصفة ثانية.

ظهرت أسماء كثيرين من الموظفين العموميين في أيسلندا داخل الملفّات المسربة من شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

بين تلك الأسماء وجدنا رئيس الوزراء «سيغموندور دافيد غونلاوغسون»، ووزير المَاليَّة «بارني بينيديكتوس»، ووزيرة الداخلية «أولوف نوردال».

توضح البيَانَات أن كلًا من السياسيين الثلاثة لديهم صلات بشَرِكَات مجهولة في الخارج، وأنَّهُم تَعَمَّدوا عَدَم الإفصاح عنها في إقراراتهم المَاليَّة.

تَضمّنت «وَثَائِق بَنَمَا» أيضًا اسم زعيم الحزب التقدمي الَّذِي ينتمي إليه رئيس الوزراء، والعديد من أغنياء أيسلندا، وأَصْحَاب بُنُوك، ومستشارون لَدَى الحكومة. العدد الكبير لعُمَلاَء «مُوسَاك فُونْسِيكَا» من مواطني أيسلندا لا يتناسب أبدًا مع بلد تعداد سُكّانه ٣٣٠ ألف نسمة فَقَط.. فسادٌ على قدمٍ وساق.

المسافرون إلى العاصمة «ريكيافيك» في أوائل عام ٢٠١٦ سيجدون دَوْلَة ما زالت تتعافى من أزمتها الأخيرة. التصدعات التي أسفرت عن الزلزال الاقتصادي الَّذِي ضرب البلاد خريف عام ٢٠٠٨ كَانَت جدّ عميقة.

لعدَّة أشهر، وجدت أيسلندا نفسها في مركز الأزمة المَاليَّة العالمية.

في ذلك الوقت، انهارت ثلاثة من كبرى البُنُوك في البلاد: «لاندسبانكي»، و«كاوبثينغ»، و«غليتنر» في وقت واحد تقريبًا تحت وطأة ديونها الخارجية.

انهيار تلك البُنُوك بسرعة أدى إلى سلسلة من الآثار السريعة: البورصة

الأيسلندية هوت بنسبة ٩٠ في المائة، «الكرونة»[٣١] فقدت نصف قيمتها، والناتج القومي الإجمالي الأيسلندي انخفض بمقدار ١٠ في المائة.

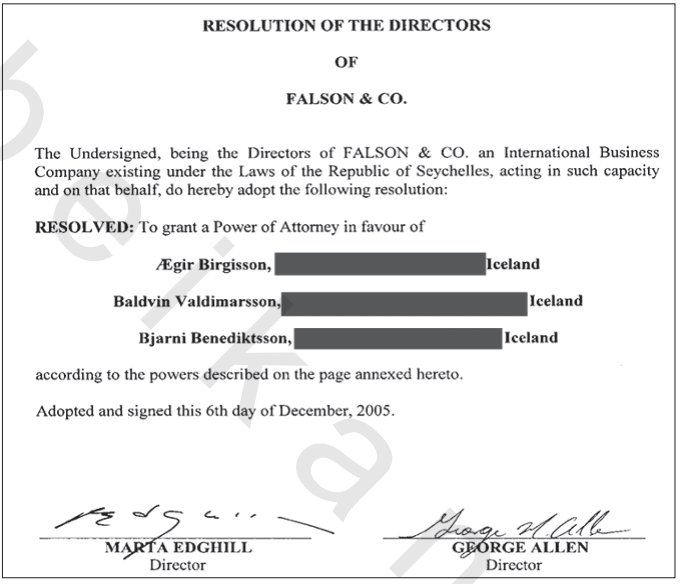

RESOLUTION OF THE DIRECTORS

OF

FALSON & CO.

The Undersigned, being the Directors of FALSON & CO. an International Business Company existing under the Laws of the Republic of Seychelles, acting in such capacity and on that behalf, do hereby adopt the following resolution:

RESOLVED: To grant a Power of Attorney in favour of

Ægir Birgisson, [redacted] **Iceland**

Baldvin Valdimarsson, [redacted] **Iceland**

Bjarni Benediktsson, [redacted] **Iceland**

according to the powers described on the page annexed hereto.

Adopted and signed this 6th day of December, 2005.

MARTA EDGHILL
Director

GEORGE ALLEN
Director

وزير المالية الأيسلندي «بارني بينيديكتوس» كان مديرا لإحدى شركات الأوف شور فى «سيشل»

مع انهيار اقتصاد الدَّوْلَة الصغيرة تدريجيًا، تعرضت سمعتها كذلك لضربة قوية، في الداخل والخارج على حد سَوَاء. آلاف المحتجين تقدّموا باتجاه البرلمان ورموه بالحجارة، والبيض، وكرات الثلج.. الجموع كَانَت تبحث عن مُتّهم لتعلّق جرس الفضيحة في رقبته.

(٣١) العملة المحلية في آيسلندا.

بدا العالم مذهولًا من السقوط المُفَاجِئ لأيسلندا التي كَانَت بمثابة النموذج الإسكندنافي المثالي، حَتَّى إنَّها كَانَت المفضلة دومًا لَدَى المنظمات المعنية بمكافحة الفساد. أصحاب البُنُوك الَّذِين كَانَوا يتباهون دومًا بكونهم «فايكنج[٣٢] الأَمْوَال» الأشاوس، باتوا في مرمى الاتهام، بعدما أعطوا لبعضهم قروضًا دون ضمانات بمئات الملايين، في محاولة للتلاعب بأسعار أسهم بُنُوكهم.

وللتَسَتُّر على الغاية الحَقِيقِيَّة من تلك المعاملات، ذهبت معظم تلك القروض -على الورق- لشَرِكَات في الخارج.

والآن جاءت «وَثَائِق بَنَمَا» لتُظهر لنا كيف قامت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» بإنشاء عدد كبير من تلك الشَّرِكَات. من دون شَرِكَات «الأوف شور» الوَرقِيَّة تلك، كَانَ من الممكن فضح معاملات الاحتيال التي تسببت في ارتفاع أسعار الأسهم بشَكلٍ غَيْر مبرر فورًا آنذاك.

في السنَوَات السبع التي تلت الأزمة، أصبح المحقق الخاص «أولافور هوكسون» شَخْصِيَّة مشهورة في أيسلندا. وبحلول عام ٢٠١٦، حُكم على ٢٧ مديرًا تنفيذيًّا بالسجن، واحتفل الأيسلنديون بحماسة عند صدور كُلّ حكم إدانة. حَتَّى رئيس الوزراء الأسبق «جير هالمار هآرده» لَمْ يمر بسلام؛ إذ صوّت البرلمان الأيسلندي على اتهامه بالإهمال الجسيم، غَيْر أن الأمر انتهى كما لو كَانَ أشبه بلفتة رمزية. كَانَ من المؤكد أن كُلّ ما فشل فيه «هآرده» هو عَدَم إعلام حكومته بالتطورات المهمة خلال الأزمة بما فيه الكفاية.

(٣٢) المحاربون القدامى الَّذِين استوطنوا المناطق الإسكندنافية، واعتادوا مهاجمة السواحل البريطانِيَّة والفرنسية وأماكن عِدَّة من أوروبا، قبل أنْ يستوطنوا عددًا من تلك البلدان، ويتخلوا عن سلوكهم الوحشي، وتحول بعضهم إلى الزراعة والتجارة.

هذه القِصَّة تكتسب أهمية خَاصَّة إذا ما قورن ذاك الوضع بما ستكشف عنه «وَثَائِق بَنَمَا» حول شَرِكَات «الأوف شور» الخَاصَّة بالسياسيين الأيسلنديين الحاليين[٣٣]، خَاصَّة وأن مواطني أيسلندا لا يزالون غاضبين؛ بسبب تلك الأزمة وآثارها، لذلك فإنَّ رئيس الوزراء «سيغموندور غونلاوغسون» أمامه الكثير من الأمور لتبريرها.

وفقًا لوَثَائِق بَنَمَا، فإنَّ «غونلاوغسون» وشريكته «آنا سيغورلوغ بالسدوتير» التي سيتزوجّها لاحقًا عام ٢٠١٠، كَانَا مُسَجَّلين في نِّهَايَة نوفمبر/ تشرين الثَّاني عام ٢٠٠٧ باعتبارهم حاملي أسهم في شَرِكَة وَرقِيَّة اسمها «فنترس إنك».

قبل ذلك بوقت قصير، جرى تَأْسِيس الشَّرِكَة في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، ولكن لأسباب غَيْر معلومة، جرى توثيق التَسْجِيل على أنَّه تَمَّ في وقت سابق للتَسْجِيل الفعلي، وبالتحديد في السابع من أُكْتوبر/ تِشْرين الأَوَّل من العام نفسه.

في ذلك الوقت، كَانَ «غونلاوغسون» يعمل صحافيًّا ومذيعًا في محطة إذاعية، وكَانَت «بالسدوتير» -وما زالت- عالمة «أنثروبولوجيا»، وكلاهما ينحدر من عائلتين ثريتين جدًا.

(٣٣) استقال رئيس الوزراء الأيسلندي بعد يومين من نشر هذا التَّحْقِيق، بالتحديد في الخامس من إبريل ٢٠١٦.

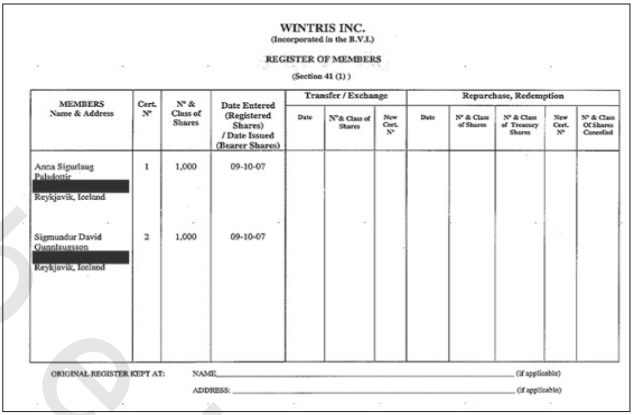

WINTRIS INC.
(Incorporated in the B.V.I.)

REGISTER OF MEMBERS

(Section 41 (1))

MEMBERS Name & Address	Cert. N°	N° & Class of Shares	Date Entered (Registered Shares) / Date Issued (Bearer Shares)	Transfer / Exchange			Repurchase, Redemption				
				Date	N°& Class of Shares	New Cert. N°	Date	N° & Class of Shares	N° & Class of Treasury Shares	New Cert. N°	N° & Class Of Shares Cancelled
Anna Sigurlaug Pálsdóttir [redacted] Reykjavik, Iceland	1	1,000	09-10-07								
Sigmundur David Gunnlaugsson [redacted] Reykjavik, Iceland	2	1,000	09-10-07								

ORIGINAL REGISTER KEPT AT: NAME: _____ (if applicable)

ADDRESS: _____ (if applicable)

وَثِيقَة تَسْجِيل حاملي الأسهم في الشَّرِكَة

وَثَائِق «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تكشف عن أن فرع بنك «لاندسبانكي» في لوكسمبورغ لعب دور الوسيط في تلك العَمَلِيَّة، حَيْثُ قَدَّم أحد موظفي البنك طلبًا لشَرِكَة «فنترس إنك» مع مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في لوكسمبورغ، وطلب توكيلًا كاملًا لـ«غونلاوغسون» و«بالسدوتير». وجاءت الرِسَالَة كالآتي:

المرسل: لاندسباكي لوكسمبورغ

المستلم: مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» لوكسمبورغ

«عزيزي (جي):

برجاء إصدار توكيل عام لكل من:

أنا سيغورلوغ بالسدوتير.

سيغموندور ديفيد غونلاوغسون.

سأرسل لكم العناوين في وقت لاحق اليوم.

سيمتلكَانَ الشَّرِكَة بنسبة ٥٠ في المائة لكل منهما.

شهادة أسهم بـ١٠٠٠ سهم لحامل السهم رقم ١.

شهادة أسهم بـ١٠٠٠ سهم لحامل السهم رقم ٢».

ومِنْ ثَمَّ استصدر سهمين لشَرِكَة «فنترس إنك» بعد ذلك: الأَوَّل لصالح «بالسدوتير»، والثَّاني لصالح «غونلاوغسون».

في مارس/ آذار ٢٠٠٨، فتحت الشَّرِكَة حسابًا مصرفيًا لَدَى بنك «كريدي سويس» في لندن. وكما تُظهر البَيَانَات، فإنَّ مقر أعْمَال الشَّرِكَة كَانَ في ٤ ملاذات ضريبية آمنة: الشَّرِكَة الوَرقِيَّة في جُزُر الْعَذْرَاء البريطَانِيَّة، مكتب المُحَامَاة في بَنَمَا، وسيط في لوكسمبورغ، والحساب المصرفي في البنك السُوِيسْريّ. كَانَت هذه هي النقاط الرئيسية التي كشفتها وَثَائِق بَنَمَا.

لكن، في هذه الْقَضِيَّة، كَانَت المعلومات المهمة موجودة في تسريب آخر: في مارس/ آذار عام ٢٠١٠، نشر موقع «ويكيليكس» قائمة سرِّية تتضمَّن ٣٠ ألف ادّعاء ضد بنك «كابثينغ» المفلس، ونُشرت القائمة على الملأ؛ لفضح المضاربين الجشعين.

أحد الدائنين في القائمة كَانَت الشَّرِكَة المملوكة لرئيس الوزراء الأيسلندي وزوجته «فنترس إنك»، وكَانَ اسم الشَّرِكَة الوَرقِيَّة مدرجًا كذلك كدائن في بنك «لادسبنكي» في قائمة أخرى نُشرت عام ٢٠٠٩.

وفقًا لمصدر داخلي، كَانَت «فنترس» تمتلك سندات في بنك «غليتنر»، البنك المفلس الثَّالث، وتبلغ إجمالي القيمة الحالية لتلك السندات نحو

٦ , ٣ ملايين يورو.

عندما طلب من «غونلاوغسون» التعليق على الأمر، أكد أن «فنترس» امتلكت سندات بالفعل. ومِنْ ثَمَّ فإنَّه وشريكته قد يكون لهما مصالح مَاليَّة شَخْصِيَّة في البُنُوك الثلاثة جميعها، وليست تعاملات وهمِيّة.

ربما كَانَ هذا الأمر ليمر دون التوقف أمامه لولا أن قرر «غونلاوغسون» الدخول إلى عالم السياسة بعد ذلك بمدة قصيرة، في عام ٢٠٠٩ عُيِّن زعيمًا للحزب التقدُمِيّ، وانتُخِبَ كذلك عضوًا في البرلمان في أَبْرِيل/ نَيْسَان من نفس العام.

في ذلك التوقيت، جرى تطبيق نظام شفافيَّة جديد لأعضاء البرلمان الأيسلندي. ألزم النظام الجديد أعضاء البرلمان بالكشف عن أي شَرِكَة تتجاوز نسبة المساهمة فيها ٢٥ في المائة.

لم يذكر «غونلاوغسون» أبدًا مشاركته في شَرِكَة «فنترس إنك» على الرغم من أنَّه كَانَ يملك ٥٠ في المائة من أسهمها في ذلك الوقت. وعما إذا كَانَ هذا الفعل انتهاكًا لنظام البرلمان، أنكر رئيس الوزراء الأيسلندي ارتكابه أي عَمَل مخالف للقانون، معللًا ذلك بأنَّ الشَّرِكَات التي لا تقوم في الحقيقة بأي أعْمَال لا تخضع لهذا النظام.

في الحادي والثلاثين من ديسمبر/ كَانَون الأَوَّل عام ٢٠٠٩، باع «غونلاوغسون» نصف الشَّرِكَة الَّذِي يملكه لشريكته «أنا بلالسدوتير». ووفقًا للعقد الموجود في وَثَائِق بَنَمَا، فإنَّ الشَّرِكَة -التي تقدّر قيمتها بالملايين- بيعت مقابل دولار أمريكي واحد.

SHARE TRANSFER AGREEMENT

BETWEEN

Sigmundur David Gunnlaugsson
With registered address
[redacted]
101 Reykjavik
Iceland

(hereinafter referred to as the "Seller")

AND

Anna Sigurlaug Palsdottir
With registered address
[redacted]
101 Reykjavik
Iceland

(hereinafter referred to as the "Purchaser")

IT IS NOW HEREBY AGREED AS FOLLOWS:

1. The Seller transfers to the Purchaser 1.000 shares with no par value in the share capital of the BVI business company named "WINTRIS INC." having its registered office at Akara Bldg., 24 De Castro Street, Wickhams Cay 1, Road Town, Tortola, British Virgin Islands, with registration number 1436359.

2. The total price for the shares is 1 USD.

3. The present agreement is subject to the laws of the Territory of the British Virgin Islands. In case of dispute the court of British Virgin Islands have sole jurisdiction.

Made in as many copies as there are parties on 31/12 2009.

Seller Purchaser

الوثيقة التي بمقتضاها ينقل رئيس وزراء آيسلندا جزءا من أسهم شركته إلى زوجته المستقبلية

أي قضية تتضمَّن شَرِكَة «أوف شور» ستكون مزعجة لأي رئيس حكومة، لكنها كَانَت بالنسبة لـ«غونلاوغسون» ضربة قاسية لنزاهته السياسِيَّة.

صعوده إلى السلطة بدأ كجزء من حركة «إن ديفينس أوف أيسلند» وهي حركة سِيَاسِيَّة شعبية تأسست بعد انهيار البُنُوك الثلاث، وكَانَ أحد

شعاراتها «الأيسلنديون ليسوا إرهابيين»، والَّذِي كَانَ ردًّا على رد فعل الحكومة البرِيطانِيَّة المثير للجدل على أزمة أيسلندا البَنْكِيَّة.

بعد تأميم بنك «لاند سبانكي» المفلس في خريف عام ٢٠٠٨، طالبت برِيطانِيا العظمى أيسلندا أن تتكَفَّل بتدبير ودائع المواطنين البريطانيين لديها. رفض البنك المركزي الأيسلندي الامتثال لذلك الطلب، فما كَانَ من الحكومة البرِيطانِيَّة في سبيل استعادة تلك الأَمْوَال سوى السعي لتجميد الأُصُول الأيسلندية على الفور. استخدمت برِيطانِيا قوانين مكافحة الإِرْهَاب للقيام بذلك، وفي غمضة عين، وجد النجم الاسكندنافي المتهاوي نفسه فجأة في نفس الخانة مع تنظيم «القاعدة».

بوصول حكومة يسار الوسط إلى السلطة عام ٢٠٠٩، حاولت الوصول إلى ترضية تضمن تدبير ودائع المواطنين البريطانيين، أثار ذلك سخط «إن ديفينس»، ونجح مؤيدوها في الحشد لرفض خطة الحكومة عبر ثلاث استفتاءات جرت حول هذه الْقَضِيَّة، في تلك الأزمة بزغ نجم «غونلاوغسون»، وبدا كَأَنَّه المدافع الهمام عن مصالح الشعب الأيسلندي.

مَصَادِر مطلعة أكدت لنا أنَّ «غونلاوغسون» لَمْ يذكر لأعضاء حركة «إن ديفينس» أن عائلته امتلكت سندات بقيمة الملايين في البُنُوك الثلاثة التي أعلنت إفلاسها. فيما أصرّ رئيس الوزراء على أن سياسة «إن ديفينس» التي ناضل من أجلها في ذلك الوقت قللت قيمة أصول «فنترس»؛ لأنه أعطى الأولوية لصالح الودائع على السندات.

كذلك لَمْ يكشف عن مصالحه المَالِيَّة الخَاصَّة عندما تَمَّ انتخابه رئيسًا للوزراء عام ٢٠١٣، على الرغم من أنَّه كَانَ حتمًا مُتَوَرِّطًا في صنع قرارات أثرت أيضًا على مصالح الدائنين. في عام ٢٠١٥ وافقت حكومة

«غونلاوغسون» على صَفْقَة أثارت حولها الكثير من الجدل.

قبل عقد تلك الصَفْقَة، كَانَ أصحاب الأرصدة البَنْكِيَّة الَّذِين قرروا سحب أَمْوَالهم خارج أيسلندا مضطرون لدفع ٣٩ في المائة من قيمة الأَمْوَال (ضرائب ثابتة)، وفاجأ «غونلاوغسون» الجميع بالموافقة على استبدال تلك النسبة بـ«حصة ثابتة» من أصول البُنُوك المتبقية التي تَمَّ تأميمها.

الخبراء يرون أن تلك الخطوة قللت كمية الأَمْوَال العائدة على الدَّوْلَة بما يزيد على ملياري يورو، وبدلًا من أن تودع في خزائن الدَّوْلَة، فإنَّ هذه الأَمْوَال سوف تعود إلى أصحاب الارصدة، الَّذِين من بينهم طبعًا «فنترس إنك» الشَّرِكَة المملوكة لزوجة «غونلاوغسون» بشَكلٍ حصري حاليًا.

إلى حد ما، كَانَ «غونلاوغسون» يمثل طرفي طاولة المفاوضات، الأمر الَّذِي كَانَ مثالًا واضحًا على تضارب المصالح.

في مارس/ آذار عام ٢٠١٦، وفي الوقت الَّذِي اتفقنا فيه ليكون موعد مواجهة أطراف الْقَضِيَّة التي نتناولها في تحقيقاتنا، قام صحافيان تلفزيونيان أحدهما أيسلندي والآخر سويدي بالتعاون مع صحيفة «زود دويتشي تسايتونغ» بمواجهة رئيس الوزراء بشركته الوَرقِيَّة في حوار تلفزيوني، وبعد أيام قليلة، نشرت زوجته بيانًا على فيسبوك تدّعي فيه أنَّها كَانَت المَالِكة الوحيدة لشَرِكَة «فنترس»، وزعمت أيضًا أن البنك ذكر بالخطأ اسم «غونلاوغسون» كمساهم في الشَّرِكَة، وبينما كَانَوا يرتبون لحفل زفافهم في ٢٠٠٩، والَّذِي أقيم في ٢٠١٠، لاحظا ذلك الخطأ وصحّحوه.

ولتوضيح المسألة، تواصلنا مع موظف بنك «لاندسبنكي» الَّذِي كَانَ

قد أرسل كلا الاسمين لمكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في عام ٢٠٠٧. وقال إنَّه «من المستبعد جدًا» أن يكون البنك قد أدخل دون قصد اسمًا خاطئًا لمَالِك الشَّرِكَة أو حامل توكيلها الرسمي.. قضية «غونلاوغسون» باتت قضية سِيَاسِيَّة من المقام الأول.

استجاب «غونلاوغسون» إلى طلب التعليق على الْقَضِيَّة، وأوضح أنَّه كَانَ يمتلك بالفعل حسابًا مشتركًا مع زوجته المستقبلية في ذلك الوقت، وهذا ما جَعَل شهادات الأسهم تصدر لكليهما، ومع ذلك، وبِحَسْب «غونلاوغسون» فقد كَانَ من الواضح أن الشَّرِكَة مملوكة لزوجته.

وبما أن زوجته دفعت الضَّرَائِب على أصول كلا الزَّوْجَيْن، فقد قال إن شَرِكَة «فنترس» لا يُمكِنْ أن تعتبر موجودة في «ملاذ ضريبي»، ومِنْ ثَمَّ، لا يُمكِن اعتبارها شَرِكَة «أوف شور».

عندما تناول الإِعْلاَم الأيسلندي منشور «أنا سيغورلوغ بالسدوتير» على «فيسبوك»، أصبحت قضية «غونلاوغسون» قضية سِيَاسِيَّة، حَتَّى قبل أن تكشف «وَثَائِق بَنَمَا» حجمها الحقيقي.

ودعت المعارضة إلى استقالة رئيس الوزراء، وإجراء انتخابات جديدة. وقد اعتبرت إحدى الصحف الْقَضِيَّة واحدة من «أكبر حالات خيانة الثِّقَة» في تاريخ البرلمان الأيسلندي.

تغيّب «غونلاوغسون» عن آخر جلسة للبرلمان قبل عطلة عيد الفصح، وعشية نشر هذا التَّحْقِيق اندلعت مظاهرات غاضبة ضد رئيس الوزراء الَّذِي اضطر للتقدم باستقالته بعدما ألحق العار بحزبه وحكومته.

وعندما ارتفعت اصابع الاتهام في وجوه الجميع، خرج «بيارني

بينيديكتسون» وزير المَالِيَّة الأيسلندي، ورئيس تحالف رئيس الوزراء ليصَرَّح لأعضاء البرلمان بأَنَّه لَمْ يكن يعلم شيئًا عن شَرِكَة «غونلاوغسون».

الشيء الَّذِي لَمْ يذكره «بينيديكتسون»، الَّذِي تُعَدّ عائلته إحدى أثرى العائلات في أيسلندا، هو أن صحيفة «زود دويتشي تسايتونغ» أرسلت إليه بطلب تعليق على الشَّرِكَة «الأوف شور» الوَرقِيَّة الخَاصَّة به، وردًا على هذا الطلب، أكد لاحقًا على أَنَّه كَانَ يحمل ٣٣ في المائة من أسهم شَرِكَة «فالسون آند كو» وهي شَرِكَة وَرقِيَّة تأسست عام ٢٠٠٥ في دَوْلَة سيشل.

الوَثَائِق التي أطلعنا عليها «بينيديكتسون» تُشِيرُ إلى أن الشَّرِكَة كَانَت لا تزال نشطة حَتَّى عام ٢٠٠٩، وأنها أنشئت بغرض شراء عقارات في دبي.

كَانَ (بينيديكتسون) حينئذ عضوًا بالفعل في البرلمان في عام ٢٠٠٩، ومِنْ ثَمَّ، فقد كَانَ ملزمًا وفقًا لقَوَاعِد البرلمان بالكشف عن الأسهم الخَاصَّة به.

في مقابلة تلفزيونية عام ٢٠١٥، صَرَّح «بينيديكتسون» قائلًا: «لم أملك أي أصول في ملاذ ضريبي أو أي شيء كهذا قط»، غَيْر أَنَّه عاد ليبرر أقواله ليزعم أَنَّه «لم يكن على علم» بأن الشَّرِكَة كَانَت مُسَجَّلة في سيشل، وأنها كَانَت قد سُجّلت من أجل أغراض ضريبية.

قِصَّة الْقَضِيَّة الأيسلندية لها منعطف آخر، ففي صيف عام ٢٠١٥، حصلت مصلحة الضَّرَائِب الأيسلندية على بعض بَيَانَات شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» الداخلية من قبل «مُسربين». تَضُمّنت الوَثَائِق معلومات حول ما يقرب من ٢٥ شَرِكَة، من ضمنها الشركتان المملوكة إحداهما لرئيس الوزراء والثَّانية لوزير المَالِيَّة، حينها كَانَ شراء تلك البَيَانَات محل نقاش

الشعب في أيسلندا.

وزير المَاليَّة رفض مُتحججًا بأنَّ «إعطاء شخص مجهول حقيبة مملوءة بالمال» كَانَ «أمرًا مستحيلًا».

في المقابل فإنَّ رئيس الوزراء «غُونلاوغسون» كَانَ يرى أنَّه من «غَيْر الواضح» ما إذا كَانَت تلك البيَانَات «حَقِيقِيَّة ومُجدِيَة أم لا».

الآن فَقَط اتضح حقيقة موقفهما من شراء تلك البيَانَات التي كَانَت ستفضح التجاوزات التي اقترفوها في السر.

obeikan.com